هامش

قرار ظني

نحن رياض أبو غنيد / قاضي التحقيق العسكري الأول
بعد الاطلاع على ورقة الطلب رقم ٢٠١٨/١٠٨١٦
وعلى مطالعة حضرة مفوض الحكومة
بالاستدعاء
وعلى كافة الأوراق والمستندات
تبين أنه أسند الى المدعى عليهم:

١- رامي علي صقر، والدته ناهد، مواليد ١٩٩٠، لبناني، أوقف وجاهياً بتاريخ ١٤/٧/٢٠١٨ ولا يزال

٢- إيهاب مشهور الحاج شحيبر، والدته سامية، مواليد ١٩٩٣، أوقف وجاهياً بتاريخ ١٤/٧/٢٠١٨ ولا يزال

٣- خليل مروان صحناوي، والدته منى، مواليد ١٩٩٥، أوقف وجاهياً بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٨ ولا يزال

٤- كريستوفر رومانوس درجاني، والدته كليمة، مواليد ١٩٨٨، تمت بحقه إقامة بتاريخ ٢٨/٨/٢٠١٨

هامش

٥ - كل ممن يظهره التحقيق)

بأنه في الأراضي اللبنانية، وبتاريخ لم
يطرأ عليه التقادم أحدث الأول والثاني على
دخول وقرصنة موقع تابعة للمديرية العامة
لقوى الأمن الداخلي، بتدخل من المدعى
عليهما الثالث والرابع.

الجرم المنصوص عنه بالمادة ٢٨١ عقوبات
للأول والثاني والمادة نفسها معطوفة على
المادة ٢١٩ عقوبات للثالث والرابع
وكلها معطوفة على المادة ٢٤ قضاء عسكري

وبنتيجة التحقيق:

أولاً: في الوقائع:

وقائع هذه الدعوى تتمثل
بقرصنة موقع الكترونية تابعة للمديرية
العامة لقوى الأمن الداخلي، والأمن العام،
وفعل القرصنة هذا، هو جريمة
بكامل عناصرها المادية والمعنوية، وأصبحت
اليوم من أكبر التحديات للأمن الوطني

هامش

لكافة دول العالم، بل وقد خطورتها لا تطال فقط مؤسسات الدولة، بل، الشركات الخاصة، والمصارف، وحرية المواطن وحياته الشخصية وأمواله، وتتعدى على الملكية الفكرية، وعلى المؤسسات الإعلامية عن طريق إختراق مواقع مخابرة لمواقع تلك المؤسسات وغيرها أخبار كاذبة تنسب لها، وسرقة أرشيفها وبيعه لمؤسسات منافسة، وقد تطال القرصنة البنى التحتية كقطع أسلاك الاتصالات في قاع البحر مما يشل خدمات الإنترنت، وهي قد تدمر الاقتصاد الوطني بشكل خطير.

وللإضاءة على هذه الخطورة، إستفسرت قاضي التحقيق المدعى عليهم والشهود عن أهم الفوائد التي يمكن الحصول عليها من قرصنة المواقع الإلكترونية والمخاطر الناتجة، فكانت الإجابة:

هامش

١) بيع المعلومات المقدمة .

٢) إبتزاز أصحاب المواقع التي تم عرضها بالحصول على فدية منهم مقابل عدم نشر المعلومات ، علماً أن الجريمة خطف والمطالبة بفدية مالية .

٣) المخطوطة الأصلية المتمثلة بمعرفة أسماء الضباط ومهامهم ، والبريد الالكتروني لكبار المسؤولين منهم كما حصل بالبريد العائد لمدير عام الأمن العام ، ومسؤول المعلوماتية بمديرية قوى الأمن الداخلي ، وأسماء المواقع وعناوين توقيفهم ، وطريقة عمل كاميرات المراقبة في بيروت ومحاضر مخالفات السير ، حيث يستفيد المقدمون الثلاثة بقيمتها .

٤) التعدي على خصوصية وأعمال وأسرار المنظمات والجمعيات ، والاحزاب بمعرفة أسماء كوادرها ومهامهم ، واللوائح الانتخابية الداخلية ، كما حصل عند

هامش

قرصنة موقع التيار الوطني الحر، من قبل المدعى عليه راضي حيدر، الذي قرصن شبكات الموقع، واطلع على لوائح شطب الانتخابات التيار، ولوائح أسماء مناصره الذين يتمتعون بإدارة، ثم أعطى كل هذه المعلومات، وطريقة الدخول الى الشبكات المذكورة الى المدعى عليه خليل صفادي، وبناءً لطلب هذا الاخير.

وبالحق القانوني

المقدرين يشهد على أشياء تخصن غير باستعمال مفاتيح إلكترونية، تخلو أبواب الشبكة والخوادم المقفلة.

ثانياً،

كاذب يشهد على أعمال غير وموجودات المنزل بعد فتح الكسر والخلع لأماكن المقفلة.

فما هي تفاصيل جرائم القرصنة في هذه الدعوى؟

هامش

ألقت شعبة المعلومات في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي القبض على المدعى عليه رامي صقر، وبيان تضمن اعترافه على قرطبة مواقع لشركة أوجيرو، وشركات خاصة، وبنوك، وسرقة معلومات منها، وهذه الواقعة موضوع دعوى عالقة أمام قاضي التحقيق في بيروت.

وبعرض التحقيق معهما من قبل النيابة المذكورة، تبين أيضاً إقدامهما على قرصنة مواقع تعود لقوى الأمن الداخلي، والأمن العام، وأمن الدولة، وهو موضوع الدعوى أمام قاضي التحقيق العسكري الأول، تطبيقاً للمادة ٤٠ قضاء عسكري، التي أعطيت الاختصاص لهذا القضاء بجميع الجرائم مهما كان نوعها التي تمس مصلحة الجيش، أو قوى الأمن الداخلي، أو الأمن العام،

وبالتحقيق،

مع المدعى عليه رامي صقر، إعترف أن المدعى عليه خليل صحناوي زوّده ببرامج

هامش

إختراق لشبكات المؤسسات الأمنية وكافة الشبكات الأخرى في لبنان،
والاستطلاع من خلال دخوله الى شبكة قيود الأمن الداخلي، الحصول على معلومات لجداول كلمات المرور، وملفات لها علاقة بالسير وجداول أسماء الضباط ومواقع عملهم، وأرقام هواتفهم، وأخطر المعلومات تلك التي حصل عليه خليل صفاوي.

أضاف أن المدعى عليه إيهاب شمص كان يساعده بالقرصنة، وتحديداً سيرين بقرصنة خادم تابع لشركة I.D.M، يدعى Plesk، الذي يستضيف مواقع للأمن العام، ووزارة الدولة، والبريد الالكتروني لبعض الموظفين،

وبإستيضاحه عن المعلومات التي حصل عليها من قرصنة المواقع الأمنية المذكورة لناحية البريد الالكتروني،

أجاب:

بالنسبة لوزارة الدولة، وجدت أن شركة IDM، أرسلت اليهم كلمة سر الخادم

هامش

الكترونية ، قامت السيدة ك ذكرة بخلف
هذا الخادم لمصلحة الديرية ، وعندما فتشته
لم يجد معلومات عليه ، إنما كان معه
كلمة السر ، وأحد البريد الالكتروني لأكثرية الضباط

بالنسبة للأمن العام ، إستحصلت
على معلومات عن البريد الإلكتروني للمدير
العام ، ووجدت عليه ، دعوات الى مؤتمرات
وكذلك « بريزنتايشن » Presentation ،
أي Data base Consdidation Plan ،
وأيضاً معلومات عن الضباط ، ومنهم الضابط
من آل نمر المعزول عن معلوماتية
في الأمن العام .

وبا ستيفراحه أيضاً ،

طالما لم يتعهد لدى خليل عناوي
بالموظفين الاجانب الذين يعملون في
شركة من الجنسيات الاميركية ، والالمانية
والفرنسية بالخدمة ، واستعان به دون
علمه)

أجاب)

لا علم له ، رفضوا طلبه بتزويده بمعلومات

هامش

مقدم صفة ؟

وماذا تقلدت أمنت ؟

مدة كان يا عني مادياً ، ما أعطاني وظيفة عنده ؟

وعن قرضيته لحاب علي سويدان ؟

أجاب ؟

إن علي سويدان يعمل بقسم المعلوماتية بهيئة إدارة السير ، وعندما وجدت رابطاً بين شبكة قوى الأمن الداخلي ، وشبكة إدارة السير ، قرضيت هذه الهيئة وأستحوذت على كامل الأجور العائدة له .

كما قرضيت طريقة عمل الكاميرات في مشروع بيروت .

وبالتحقيق مع

المدعى عليه إيهاب شمص ، إعترف أنه بالاشتراك مع صديقه رامي صقر ، قاما بقرصنة خوادم الشركات منها IDM ، وتبين كذلك وجود موقع لقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة ، وتمت قرصنة

هامش

أيضاً ، مرضاوية ، غرفة العمليات ،
وملفات الموقوفين ، ومحاضر ضبط السير
والسماع والضباط وعناوينهم وهواتفهم ،
وأضاف ، أن المدعى عليه رامي أرسل
له رابط ملف للأستاذ ابراهيم ،
وضابط من آل قشمر ، وكلمة السر للبريد
الإلكتروني العائد لهما ،
وعن إمكانية تغيير المبالغ على محاضر ضبط
السير ،
أجاب ،
بأنه بإستطاعة ذلك ، بالتفتيش عن ملفات
باسماء المحاضر ، والتعديل بقيمتها ،
وعن دور خليل صناوي ،
أجاب ،
إن صديقي رامي صقر ، أخبره ، أن خليل
صناوي كان يطلب قرصنة مواقع شركات
ومؤسسات أمنية ،
وعن علاقته بالمدعى عليه
كريستوفر دهاف
أجاب ،

هامش

كان يعمل بذات الشركة التي كنت أعمل بها اختراقها برمجة الشفرات ، وطلب مني صقر أن أطلب ما عدة كريستوفر بفتح طريق دخول " من شركة " قوى الأمن الداخلي الى ما هيرت السيد ، وبالفعل حضرت مع راني الى منزله وحضنا كومبيوتر ، وحاولنا عدة مرات دون أن ينجح بذلك .

وعن متابعة اتصالات القرضة على حاسوب الموصول بحاسوب صديق راني)

أجاب)

يوجد تطبيق إسمه Team Viewer يسمح بتبادل المعلومات مع شاشة راني ، حيث أوجدت كيفية قرصنة هذا الأخير لموقع قوى الأمن خاصة غرفة العمليات ، وجلسات محاضر الضبط ، والموقوفين ، وأسماء وعناوين الضباط وصداقتهم .

وبا ستجواب المدعى عليه كريستوفر جانب)

هامش

أدلى أن إيهاب شهيب حضر الى منزله بزنقة راميد صقر ، وطلبا منه كلمة السر التقنية ، بالوصول الى محتوى الى كمبيوتين إلكترونيين موجودة خلف محلّ آخر ، وكلها تعود لموقع عديرية قوى الامن الداخلي ، لكنه رفض ما عدتهما ، لعدم تورطه نفسه بهكذا ملف ،

وبسؤاله ، لماذا لم تبلغ قوى الامن بذلك ،

أجاب ،

تابعت سياسة النأي بالنفس باعتبار لا علاقة لي بها .

وبا ستجواب المدعى عليه خليل صحناوي ،

أدلى أنه شريك بشركة Krypton Security ، وتعرف على راميد صقر هناك ، كونه كان موظفاً في الشركة المذكورة ،

وبسؤاله ، لماذا زودته ببرامج اختراق شبكات المؤسسات الامنية ،

أجاب ،

لقد طلب مني إعطائه إياها ففعلت ،

هامش

وسئل ،

بعد تزويدك ... رأى صقر تلك الدعوى قام بقدمها مع ضباط في قوى الأمن الداخلي ، والأمن العام ، وأمن الدولة ، وزودك بها ، فكيف تفسر ذلك ؟

أجاب ،

هذا صحيح ، لكني بعد استلامها لم أعطهم لأحد ، ولم أخبرهم أهميتها ،

وعن تزويده بأرقام هواتف وعناوين كمل ضباط قوى الأمن ، والأمن العام ، وأمن الدولة ؟

أجاب ،

أنا لم أطلبها منه ، وإذا أعطاني إياها فكانت ضمن المجموعة التي سلمني إياها ،

وسئل ، عن واقعة ، أنه هو وعنان يطلب من رامي صقر قرصنة المواقع الأمنية ، واختراقات إسرائيلية تتعلق بهذا الخصوص ؟

أجاب ،

لا صحة لما قاله ،

وبسماع الشاهد مشربل الطويل

هامش

أدلى أن المدعى عليه إيهاب ... قدم قرصه
مقدمة شركة ITG ، وأخبره بذلك
وهو شخصياً قام بإبلاغ مدير تلك الشركة
كونه يتعامل معه .

وقد تأيدت هذه الوقائع :

١- بالتحقيق الأولي والاستدلالات .
٢- باعترافات المدعى عليهم وعدولهم .
٣- بالدراسة الفنية للمضبوطات
المهداة من المدعى عليهم
٤- بمجمل التحقيق .

ثانياً : في القانون :

(+) لجهة المدعى عليهما / أمين صفد
وإيهاب ... ممن ..

حيث ثبت من الوقائع المعروضة إقدام
المدعى عليهما على قرصنة مواقع أمنية هامة
لمديرية قوى الأمن الداخلي ، والأمن العام)
وأمن الدولة بطلب من المدعى عليه خليل .
الصفدي وبمعاونته التقنية)

.. وحيث أن فعل القرصنة يتصل بالدخول

هامش

الى تلك الجهة بقصد الحصول على
معلومات سرية عن رؤساء وضباط
وعناصر تلك الاجهزة على الوجه المبين
بباب الوقائع ،

وحيث يكون فعلهما هذا منطبقاً على
المادة ٨١ عقوبات ، معطوفة على المادة
٤٢ قضاء عسكري ،
هذا لناحية الجرم الاول ،
أما لناحية الجرم الثاني ،
حيث أنهما بعد قرصنتهما للموقع
الالكتروني المذكور ، أقدما على سرقة
معلومات موجودة عليه يجب أن تبقى
مكتومة حرصاً على سلامة الدولة ،
وحيث يفعلهما هذا يكونا عناصر
المادة ٨٢ عقوبات متوافرة بحقهما
معطوفة على المادة ٤٢ قضاء عسكري ،

+ الجهة المدعى عليه خليل صناوي :
حيث تبين إقدام المدعى عليه خليل
صناوي على تزويد المدعى عليهما

هامش

ببرامج تقديرية واختراق شبكات المؤسسات الامنية، وهو ما مكنهما من الاستحواذ على المعلومات السرية،

وحيث أنه لما تقدم يتوافر بحق البرامج، بل استطاعا تقديرية تلك الشبكات، مما يجعل عناصر فعل التداخل الجرمي متوافرة بحقهما،

وحيث بالتالي يكون فعله منطبقاً على المادة ٢٨١ و٢٨٢ عقوبات معطوفتين على المادة ٢١٩ عقوبات معطوفة على المادة ٤٤ قضاء عسكري.

⊕ لجهة المدعى عليه كريستوفر درجاني:

حيث لم تقم أية أدلة حول إقدام المدعى عليه كريستوفر درجاني باعطاء المدعى عليهما أية معلومات تقنية، رغم حضورهما الى منزله،

وحيث تكون عناصر الجرم المذكور غير متوافرة، فيقتضي منح المذكور كفه، لعدم الدليل.

هامش

لذلك

نقرر رفضاً وإخلاءً للمطالعة ؛

أولاً : إتهام المدعى عليهما راضي صقر وأيهاب شحاتة بالجناية المنصوص عنها بالمادة ٨٢ عقوبات معطوفة على المادة ٤٢ قضاء عسكري.

وأصدرت مذكرة القاء قبضها بحقهما .

ثانياً : الظن بهما بالجنحة المنصوص عنها بالمادة ٨١ عقوبات .

ثالثاً : إتهام المدعى عليه خليل صحناوي بالجناية المنصوص عنها بالمادة ٨٢ عقوبات معطوفة على المادة ١٩ عقوبات ومعطوفة على المادة ٤٢ قضاء عسكري ، وأصدرت مذكرة إلقاء قبضها بحقه

رابعاً : الظن به بالجنحة المنصوص عنها بالمادة ٨١ عقوبات معطوفة على المادة ١٩ عقوبات ومعطوفة على المادة ٤٢ قضاء عسكري .

خامساً: حق المحاكمة عن الجرم المسند عليه كما سيتضح
وجاهي لعدم الدليل بحقه.

سادساً: إيجاب محاكمتهم امام المحكمة العسكرية
الدائمة.

سابعاً: تضمينهم الرسوم والمصاريف.

قاضي التحقيق العسكري الاول

[signature]